

تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق

أ. وسام رداي

جامعة باتنة - كلية العلوم الاقتصادية والتسيير - الجزائر

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى إلقاء الضوء على أهمية الذكاء الاقتصادي الإقليمي كسياسة عمومية تعمل على تفعيل الشراكة بين الأعوان "السوسيو-الاقتصاديين" والدولة ضمن تدخل ذكي لهذه الأخيرة من خلال إسقاط مقومات الذكاء الاقتصادي من خلال استراتيجيات إقليمية، لكسب رهان التنمية الوطنية من جهة، وتعزيز تنافسية وجاذبية الأقاليم المحلية واستدامة التنمية الإقليمية بما يعرف بالذكاء الإقليمي مع قراءة لواقع حالة الجزائر من جهة أخرى.

هذا وقد خلصت الدراسة بعد استعراض آليات الذكاء الإقليمي وخطوات تفعيلها و كذا حصر المكاسب الوطنية وتحديد النقائص بعد حوالي 15 سنة من إطلاق سياسة الذكاء الاقتصادي في الجزائر إلى أن تحقيق مجموعة من التوصيات مفادها أن تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة يحتاج إلى منح صلاحيات أوسع للجماعات الإقليمية مع إضفاء مرونة أكبر على الإطار التشريعي والمعلوماتي من أجل تشجيع المبادرات المحلية و نشر الحكامة الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: ذكاء اقتصادي إقليمي، تنمية إقليمية، قطب تنافسي، نظام معلومات إقليمي، تهيئة إقليمية.

المقدمة:

أصبحت المعلومة أحد الأركان الأساسية للأداء التنافسي للاقتصادات بفعل نشوء مجتمعات المعرفة، وعليه فقد اتجه الاقتصاد العالمي نحو الاعتماد على الأفكار، الإبداع التكنولوجي ، وتطبيقات المعرفة ذات القيمة المضافة العالية، و هي في خدمة القطاعات الأكثر تنافسية والتي تسهم بنصيب مهم في الدخل العالمي الخام، ومن أمثلة ذلك مشاريع الطيران و الفضاء، التسليح، الطاقات البديلة، صناعة الأدوية، الأبحاث الجينية، الشبكات الاتصالية، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الأمن.

ولأن تنافسية المؤسسة والدولة اليوم تعتمد على اقتناص المعلومة إذ يقول Piaget: "الذكاء ليس ما نعلمه ولكنه ما نفعله عندما لا نعلم ماذا نفعل"، فلا بد من الأخذ في الحسبان كل التغيرات المفاجئة التي قد تعوق تحقيق أهدافها على المدى الطويل، بمعنى آخر أن تكون متيقظة ، لهذا الغرض على المؤسسة أن تستعلم، تحلل ، وتستغل المعلومات اللازمة لبناء السيناريوهات المتعلقة باتخاذ القرار أي أن تقرر بذكاء؛ إن كل هذه النشاطات المتعلقة باقتناص وتثمين المعلومة تنحصر في مصطلح الذكاء الاقتصادي أو "ذكاء الأعمال" (business intelligence).

الإطار المنهجي للبحث:**1) مشكلة البحث:**

إن الذكاء الاقتصادي بوصفه أداة إستراتيجية للتحكم في المعلومة و معرفة المحيط الجيو- اقتصادي يشكل الإطار المفضل لرصد التطورات المسجلة على مستوى السوق التنافسية و يسمح للمؤسسة و المتعاملين الاقتصاديين باكتساب قدرات على التفاعل و التكيف و اتخاذ القرار لمواجهة تحديات المحيط الذي يشهد تحولاً دائماً، فضلا عن استراتيجياته الملائمة لتفعيل التنمية الإقليمية، خاصة وان هذه الأخيرة مرتبطة بتنافسية نسيجها الاقتصادي والمؤسساتي و تحقيق أثر للسياسات العمومية في التنمية المحلية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وعليه نطرح إشكالية البحث كالتالي:

كيف يمكن أن يكون الذكاء الاقتصادي الإقليمي في خدمة التنمية الإقليمية في الجزائر؟ وماهي استراتيجياته المناسبة لذلك؟

من أجل إحاطة أفضل بهذه الدراسة التحليلية فقد قمنا ببناء **الفرضيات** التالية:

- فشل السياسات العمومية في الجزائر المعتمدة على خيار التنمية الاقتصادية الشاملة على الصعيد الكلي (macro-économique)
- إن أي ديناميكية تنموية على مستوى أي إقليم تتطلب منظومة متكاملة من المعلومات المحينة المتعلقة بالإطار الاقتصادي والاجتماعي للإقليم؛
- ترتبط التنمية الإقليمية الذاتية بتنمين الموارد الإقليمية (طبيعية، بشرية، علائقية) من خلال بيئة اقتصادية مهيئة تضمن جاذبية الإقليم.

(2) أهمية البحث:

أصبح موضوع التنمية الإقليمية أو التنمية الاقتصادية المتوازنة مطروحا بحدة في السنوات الأخيرة عند تصميم السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر نظرا للأخطاء التي وقعت فيها البرامج التنموية المتعاقبة والتي كشفت عن قصور واضح في التخطيط الإقليمي وغياب البعد الاستشرافي في تجسيدها ، كما أن للبيروقراطية ومركزية القرار في كثير من المسائل التنموية النصيب الوافي في ذلك.

هذا ونظرا لأن سياسة الذكاء الاقتصادي أصبحت الحل الأمثل للتصدي للتغيرات السريعة للبيئة التي تنشط فيها الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء خصوصا مع تنامي أدوات اليقظة و التحليل الاستراتيجي للمحيط الجيو اقتصادي، إلا أن الاقتصاد الجزائري وبالرغم من المؤشرات الماكرو-اقتصادية الايجابية لا يزال يعرف تأخرا كبيرا في مجال التحكم في المعلومة الإستراتيجية التي أصبحت الركن الأساسي للأداء الاقتصادي و تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل غياب شراكة حقيقية بين الدولة و الأعوان الاقتصاديين.

أما على الصعيد الإقليمي فقد أثبتت التجارب الدولية ضرورة مرافقة الدولة ممثلة في الجماعات الإقليمية في بناء تنمية إقليمية ومحلية مستدامة، وهذا يحتاج إلى دوران للمعلومة إقليميا لصالح الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين يسمح بتنظيم شبكي لهؤلاء.

لهذا جاء البحث ليعطي قراءة تحليلية لواقع التنمية الإقليمية في الجزائر ودور الذكاء الإقليمي في بنائها واستدامتها.

3) أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إلقاء الضوء على منهج الذكاء الإقليمي كمفهوم فرض نفسه جراء التغيرات السريعة في المحيط التنافسي للمؤسسات والأقاليم كون هذا الأخير يسمح بتصوير اقتصاد جهوي، يعتمد على استغلال، جذب الموارد والاستثمارات وتثمينها ؛
- تقييم ما قطعته الجزائر من أشواط في مجال التنمية الإقليمية، خصوصا وأنها أصبحت مطلبا ملحا من طرف الفاعلين المحليين وفقا على وفق مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار؛
- توضيح الدور الأساسي الذي يؤديه الذكاء الاقتصادي الإقليمي في تحسين تنافسية الأقاليم المحلية.

4) منهج البحث:

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير وتقييم آليات الذكاء الإقليمي في تصميم استراتيجيات التنمية الإقليمية.

المبحث الأول

الذكاء الاقتصادي كسياسة عمومية: الأهمية والأهداف

أولاً : الذكاء الاقتصادي (business intelligence):

"الذكاء الاقتصادي يسمح باقتناص الفرص، ورصد التهديدات، وتلبية حاجيات الأعوان الاقتصاديين فيما يخص المعلومات والمعارف ذات القيمة المضافة العالية، من أجل مساعدة هذه الأخيرة على اتخاذ القرارات وتحسين تنافسية المؤسسات" يقول *Alain Juillet** لذا فإن حياة المعلومة تمثل العنصر الأول للذكاء الاقتصادي (ERRARY.M& Y. PESQUEUX 11,2006) ، إذ صار يعد مجالاً مستقلاً للبحث و النشاط، له نماذجه ووسائله الخاصة ويهتم بدراسة التفاعل التكتيكي و الاستراتيجي بين مستويات النشاط المعنية كافة بدءاً بالمنظمة ومروراً بالهيئات الرسمية المحلية وصولاً إلى المستويات الوطنية من خلال الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز اتخاذ القرار في الدولة ومن ثم المستويات المتعددة الجنسيات أو الدولية و استراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة .

كما ينحصر مجال الذكاء الاقتصادي خصوصاً في الأسواق التي تعد مصدراً للقيمة المضافة،

بل و يتعدى الأمر ذلك لأن يكون مصدراً للتأثير و القوة إذ يهدف إلى:

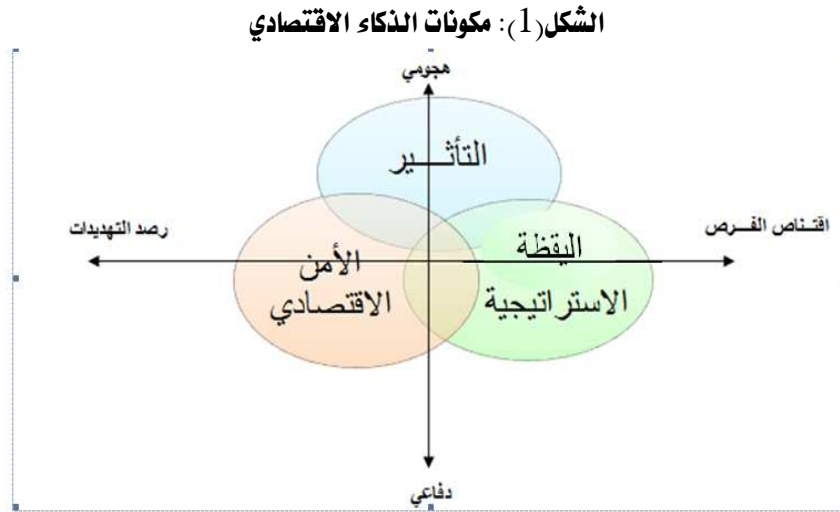
- تحقيق التنافسية العالية الإقليمية والدولية للنسيج المؤسساتي الوطني.
- الأمن الاقتصادي من خلال حماية المعارف والمهارات وكفاءات المؤسسة؛
- ممارسة التأثير الذي يصب في صالح المؤسسة بطريقة مشروعة.⁽¹⁾

ومن بين الخصائص الرئيسة للذكاء الاقتصادي نذكر ما يلي :

1) الاستعمال الاستراتيجي و التكتيكي للمعلومة ذات القيمة و الكفيلة بإعطاء ميزة تنافسية في اتخاذ القرارات المختلفة.

* المسؤول الأول المكلف بالذكاء الاقتصادي لدى الوزير الأول الفرنسي.
1) مستل من أطروحة الدكتوراه للباحثة، الأستاذة المشرفة: أ.د بوباكور فارس ، غير منشورة

- (2) تتوافر فيه إدارة لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين.
- (3) وجود علاقات قوية بين المؤسسات، الجامعات ومختلف الإدارات المركزية والمحلية.
- (4) الوصول إلى تشكيل جماعات الضغط والتأثير.
- (5) إدماج المعارف العلمية، التقنية، الاقتصادية، القانونية والجيوسياسية.
- (6) السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة قانونية⁽¹⁾. ويقدم الشكل الموالي مصفوفة لمكونات الذكاء الاقتصادي:



المصدر: ; Philippe CLERC, la veille stratégique institutionnelle, (2013) ;
Association Internationale Francophone d'intelligence économique ; CCI France ; p.04

(1) مستل من أطروحة الدكتوراه للباحثة، الأستاذ المشرف: أ.د بوباكور فارس، غير منشورة

إشكالية الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

إن الذكاء الاقتصادي، فضلا عن كونه مسارا لمنهج توقعي و الاستشراف بالمستقبل القائم على العلاقات التي تربط المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين؛ هو كذلك الجانب المهم في الإستراتيجية الوطنية الصناعية و الذي يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية و هي:

(1) نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي الذي يطمح إلى تطوير السلوكيات الفردية و الجماعية للفاعلين الاقتصاديين العموميين و الخواص في نظرة جماعية و متعددة التخصصات.

(2) إنشاء تلاحم عمومي- خاص و تطوير نظرة جديدة لعلاقاتهم القائمة على الثقة المتبادلة الضرورية لازدهار الصناعة الوطنية.

(3) ترقية التنمية و ضمان امن التراث التكنولوجي و الصناعي الوطنيين عن طريق وضع جهاز مراقبة، قادر على مواجهة رهانات انفتاح السوق الوطنية على المنافسة و التقليل من الممارسات غير الشرعية(غير الشريفة) للمنافسين.

(4) تطوير الوظيفة الإستشرافية (الاستكشافية) عن طريق وضع نظام للهيآت العمومية و المؤسسات والجامعات و مراكز البحث والفاعلين الاقتصاديين بغرض تحديد التطورات و حصر الإجراءات الإستراتيجية (DELBECQUE. E, 2006 :167) و العمل بها على المديين المتوسط و البعيد لفائدة الصناعة الوطنية.

وضمن هذا المنظور فان دور الدولة في وضع الترتيب الخاصة بتطوير الصناعة و التجديد يتمثل في تنفيذ سياسة وطنية للذكاء الاقتصادي و الرصد الإستراتيجي من شأنها أن توفر للمؤسسة أولا' الوسائل التي تمكنها من التزود بأدوات الرصد الإعلامي (تحليل و تخيص المعلومة و الدراسات الإستشرافية و التقنية- العلمية..)

(JAKOBIAK.F.,:2006 :17) ثم بأدوات استغلال المعلومات و تأمين أنظمة الإعلام و إنشاء خلايا أزمة و استراتيجيات النفوذ واللوبيات (مجموعة الضغط لتحقيق مآرب خاصة).(Lobbying) و غيرها من الأدوات...إلخ

اهتمام الحكومة الجزائرية بإشكالية الذكاء الاقتصادي ترجع بإنشاء المديرية العامة للذكاء الاقتصادي، الدراسات والاستشراف على مستوى وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، و لتدارك التأخر المسجل في مجال الذكاء الاقتصادي قررت الوزارة مرافقة المؤسسات الوطنية وهيآت الدولة لدى تزودها بالأنظمة و البرامج اللازمة لبلورة هذا التصور على غرار "خلايا الرصد"، التي من شأنها أن تسمح لها بجمع و استغلال المعلومات الاقتصادية بشكل أحسن (Thierry. M & Jean. (28: 2008 PRAGER وفي هذا الصدد قامت المديرية العامة للذكاء الاقتصادي والدراسات والاستشراف التابع للوزارة بإنشاء مشروع عمومي يتمثل في برنامج مرافقة يمس 11 مؤسسة عمومية تنشط في مجال الصناعة الصيدلانية، الميكانيك والإلكترونيك، و صناعة الاسمنت...

محضر المرافقة هذا "يقضي بخلق شراكة بين المديرية العامة للذكاء الاقتصادي وتلك المؤسسات، بغرض تمكينها من إنشاء خلايا للمتابعة والاستشراف مهمتها الأساسية تحضير تلك المؤسسات لدخول المنافسة عبر الحصول على جميع المعلومات الضرورية التي تمكنها من التحكم أكثر في المعلومة الاقتصادية وفي تطورات المنتج الذي تقدمه ومن ثم التموّج جيدا تحسبا لمنافسة أي منتج خاصة المستورد، كما تقوم هذه الخلايا بالبحث عن أسواق جديدة والتحكم في التشرينات ذات الصلة بنشاطها وكذا في التكنولوجيات الحديثة، وبالتالي فمهمة تلك الخلايا هي تمكين تلك المؤسسات من استغلال الفرص كافة المتاحة لها في السوق الوطنية وحتى الخارجية⁽¹⁾

وبالرغم من هذا فإننا لا نزال نسجل بعض النقائص من بينها:

- نقص المعلومة الاقتصادية المحيطة* ؛
- غياب ثقافة نشر المعلومة ؛
- وسط أكاديمي ضعيف المردودية ، إذ لا يوجد تثمين لنتائج البحوث العلمية؛

1 (مستل من أطروحة الدكتوراه للباحثة، الأستاذة المشرف : بوباكور فارس ، غير منشورة
*) في دراسة وزارية أنجزت في نهاية 2010، بينت أن " 20 % فقط من المؤسسات الجزائرية تتوفر على أجهزة إعلام آلي ناجعة و 15% ب تتوفر على موقع انترنيت خاص بها، و 50 % تفتقر لنظام محاسباتي مناسب

- غياب البعد الاستراتيجي لأغلب المشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية كمصنع الحجار "بعنابة" والطريق السيار شرق - غرب.⁽¹⁾

ثانيا : الذكاء الاقتصادي الإقليمي : Territorial Intelligence

على صعيد التحالفات؛ فإن الشراكة اليوم لم تعد محصورة فقط بين المؤسسات ولكن أيضا بين الأقاليم أو التكتلات الجهوية، فقد تخطت الحواجز الجمركية والعوائق الجغرافية والسياسية بين الدول، بل أصبحت الأقاليم تمثل مجالا لتجميع وتبادل الخبرات ، فضلا عن جذب رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا ، وتحقيق النمو والانفتاح الاقتصادي.

لهذا تعد تنافسية الأقاليم محل انشغال للسلطات الوطنية والمحلية على حد سواء من اجل توفير الظروف الملائمة لخلق مناخ اقتصادي يسمح بنهضة هذه الأخيرة وجذبها للاستثمارات الوطنية والأجنبية ، والتأكيد على قدرتها على إنتاج ، تبادل وجذب المهارات والتكنولوجيات ، وأنها تؤدي دورا في خلق توازن جهوي وتوزيع عادل للثروات والقدرات الوطنية ، بما له من فائدة سوسيو اقتصادية بعيدة الأمد (UN-HABITAT; 2005: 169)، وهذا من خلال وضع شبكة منظمة من العمل، تبادل المعارف، وهذا يتطلب خلق ديناميكية جهوية للشراكة للعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتوافرة وتحسينها، مع مراعاة الهوية المحلية ،وتشجيع تعاون الدول والسلطات المحلية والمؤسسات (خاصة الصغيرة والمتوسطة)، الجامعات، ومراكز البحث من اجل تجميع القدرات الوطنية حول مشاريع إستراتيجية وطنية مشتركة . ذلك أن هذه المشاريع لا تحكمها قاعدة السعر و نوعية المنتج والخدمات التابعة، لكن يتجاوز الأمر ذلك لأن تكون الموافقة والمساندة السياسية للدولة العامل الحاسم في الحصول عليها (PERINNE. S; 2006:133) ،لأن التجارب الدولية أثبتت أن ازدهار الأقاليم يتعلق بصفة مباشرة على قدرة المؤسسات على تحسين أدائها العام من خلال اقتناص المعلومة

(1) مستل من أطروحة الدكتوراه للباحثة، الأستاذة المشرف : بوباكور فارس ، غير منشورة .

والتدخل الذكي للدولة، فالذكاء الاقتصادي إذن هو آلية وطنية تعتمد على تثمين القدرات الوطنية وحمايتها في ظل انفتاح مدروس؛ وهو ما يعرف بالذكاء الإقليمي.

في المقام الأول الذكاء الاقتصادي الإقليمي ليس إلا امتدادا للسياسة العمومية للذكاء الاقتصادي وتطبيقا لإجراءاتها على الصعيد الإقليمي و المتمثلة أساسا في الحفاظ وتعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs الموجودة على الاقليم نفسه وتحسيسها بالمخاطر والتحديات التي يفرزها المحيط التنافسي وكذا حثها على تبني الوسائل الكفيلة بحماية نظمها لإرثها المعلوماتي من براءات اختراع ونتائج البحث والتطوير في ظل تنامي الجريمة الالكترونية، الجوسسة الصناعية، التقليد التكنولوجي وصعوبة الحصول على المعلومة. لهذا يقترح الذكاء الإقليمي آليات من اجل تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات كمرافقتها في تنفيذ استراتيجيات التمويل لاختراق أسواق جديدة و ضمان تحسين سمعتها على الصعيد الدولي؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل على الحد من نزيف النسيج الصناعي وعدم استقرار المؤسسات في الإقليم.

ويمثل تشجيع خلق شبكات من الشركات (عام/ خاص) بين السلطات العمومية الموجودة على الصعيد المحلي (الجماعات الإقليمية) والقطاع الخاص من أجل تحسين دوران المعلومة الإستراتيجية من المستوى الأول نحو الثاني وإصلاح دور الدولة بخروجها من دائرة الدولة الحارسة التي يفرضها الاقتصاد الليبرالي إلى الدولة الشريكة.

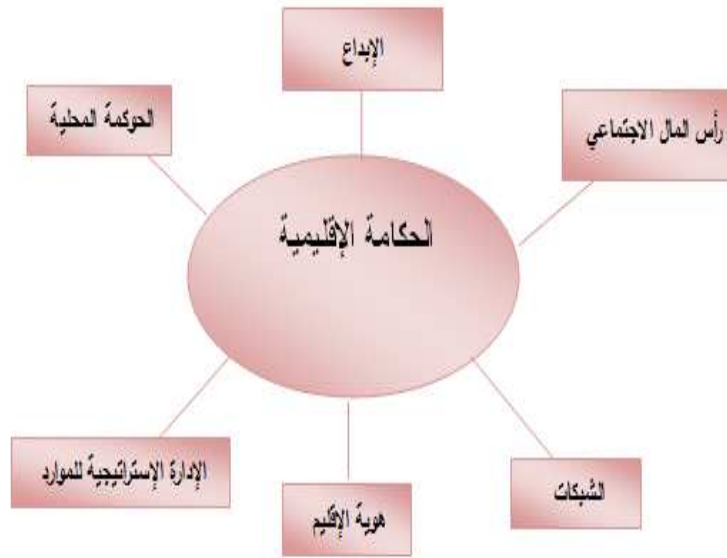
هذه النظرة المؤسساتية للذكاء الإقليمي تصور الإقليم على انه فضاء لتطبيق السياسة اللامركزية للذكاء الاقتصادي على وفق توصيات الجماعات الإقليمية التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسات المستوطنة هناك، وكمدخل جديد لتحقيق الحوكمة المحلية في إطار التنمية المستدامة.

يرى (Greffe; 2000: 39) أن الإقليم هو مصدر للموارد العلائقية، وتنميته تعتمد لا محالة على قدرة الأطراف الفاعلة فيه على تشارك المعلومة في حين أن التقارب الجغرافي يسمح بتقاسم المعارف الفنية.

تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق

إن الموازنة بين الأطراف الفاعلة في الإقليم المحلي تخلق نوعا من التعلم الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل الثقة وهوية مشتركة للإقليم؛ تعبر عن الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية له، وتسهم في خلق أشكال جديدة من المنافسة فيما يخص الموارد الطبيعية الكلاسيكية (الأرض، اليد العاملة، رأس المال) وكذا موارد هيكلية (المعرفة، الكفاءة، التنظيم، التعلم الجماعي، رأس المال الاجتماعي الإقليمي) يتم تمييزها بفضل نموذج شبكي لدوران المعلومات والمعارف الإقليمية شفاف يمهد للحكومة المحلية. والشكل الموالي يوضح ما سبق

الشكل (2): أبعاد الذكاء الاقتصادي الإقليمي



المصدر: ROUSSEAU C., MULKAY B, (2006), Attractivité économique et compétitivité des territoires, Insee, Paris. p.56

المبحث الثاني

التنمية الإقليمية والذكاء الاقتصادي الإقليمي: أي علاقة ممكنة؟

يعد تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة الهم الأساسي لمتخذي القرار السياسي والاقتصادي، لما له من تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة الأجل، ولقد تعددت المذاهب الاقتصادية في حل مشكلات التنمية والنمو الاقتصادي. فمنهم من يرى أن التنمية الاقتصادية تكون شاملة لكل القطاعات أو المتوازنة في أقاليم الدولة كافة، وتيارات أخرى تراها قطاعية، أو أنها غير متوازنة.

لذا تعد ظاهرة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ظاهرة عالمية، في مختلف الأنظمة الاقتصادية، ومراحل تطورها وتعود جذورها أساسا إلى تركيز الأنشطة الاقتصادية بشكل عام و النشاط الصناعي بشكل خاص في مناطق معينة مما خلق تفاوتاً بين مناطق البلد الواحد من حيث مستويات المعيشة والدخل، وعلى هذا الأساس بدأ دور سياسات التنمية الإقليمية في بعض البلدان يزداد في توجيه التنمية المكانية لإزالة الآثار السلبية التي خلفها التركيز الصناعي في مناطق محددة (RIDLEY, T. & Y-CHEONG LEE ; 2005 :36) فاتجهت بعض الدول إلى إعادة توزيع اليد العاملة لمعالجة مشكلة البطالة، ونشر الصناعات وتشجيع الاستثمارات في المناطق الأقل تطورا، بهدف تنميتها من خلال سياسة نقل الاستثمارات وسياسة أقطاب النمو.

تطرح التنمية الإقليمية أو الجهوية في المصطلح المحلي والمتداول، إشكاليات سياسية وفكرية ومنهجية لا تزال محل الاهتمام في جل الدول والأصقاع مهما اختلفت أنظمتها السياسية وتوجهاتها التنموية وأهمها:

مسألة الأولوية: الدولة أو الإقليم المحلي؟

إلى حدود الستينات، كانت مسألة التنمية تطرح أساسا على الصعيد الوطني في أغلب الدول بما في ذلك المصنعة وبلدان ما كان يسمى بالعالم الثالث باستثناء بعض الحالات المحدودة. فالتركيز

على البعد المادي والاقتصادي للتنمية طوال كل هذه المدة انجر عنه استحواذ مناطق دون غيرها على ثمار مختلف التجارب التنموية وتفاقم التفاوت الإقليمي مما أفضى إلى بروز وعي متزايد بذلك والشعور لدى المواطن والمسؤول على السواء بوجود أخذ المسألة الإقليمية المحلية بعين الاعتبار وبكل جدية مع مطلع الستينات في الدول المصنعة والسبعينات في جل الأقطار النامية لما لها من تبعات وتأثيرات بالغة الأهمية على الوحدة الوطنية والترايبية وحتى مستقبل عملية التنمية.

كانت النظريات السائدة تقول أن النمو وارتفاع نسبه وتواصل نسقه من جهة وتوفير الثروة من جهة ثانية على مستوى القطر يفضيان حتما على المستوى الآجل إلى التنمية و ينجر عنهما توازن إقليمي آجل من حيث توزيع عوامل الإنتاج والموارد ; (ALONO.W) (89: 1975) تبعاً لهذا التصور أعطيت الأولوية إلى المستوى الوطني وفي هذا الإطار وقع التركيز على الأنشطة الخالقة للقيمة والتي تمثل بحكم تأثيراتها في كامل الاقتصاد القطاع المحرك والأساسي كالصناعة مثلا والصناعة المصنعة.

وقد بينت جل التجارب الميدانية ولو بفارق زمني طفيف أن النمو لا يقترن دائما بالتنمية وأن تحقيق أنساق نمو مرتفعة ومتصلة لا يفضي بالضرورة إلى التنمية. فالنمو تطور كمي يستوجب توافر الموارد وتغطية الحاجات في حين أن لها بعدا نوعيا يتجاوز الحاجات الأساسية المادية إلى مراحل من الرقي.

وعليه فقد تظن العالم المصنع إلى إشكالية تفاقم الاختلال بين المناطق المحلية بحيث تمكنت بعض المدن والمناطق من استقطاب كامل التراب الوطني والاستحواذ على نسبة كبيرة من الموارد والطاقت والإطارات والمؤسسات ومراكز القرار مثل باريس أو ليون في فرنسا، فرنكفورت أو هاننبرغ في ألمانيا، لندن في إنجلترا، نيويورك أو طوكيو أو حتى موسكو في كل من الولايات المتحدة واليابان والإتحاد السوفياتي سابقا.

فضلا عن ذلك مثل عنصر الموقع مثلا عاملا آخر في انحباس بعض المناطق وعزلتها عن بقية المناطق أو فك انحباسها وجعلها في بؤرة شبكات النقل وعلى أهم خطوط النقل القطري؛ في هذا السياق نجد المناطق النائية والطرفية وخاصة منها المناطق الحدودية والجبلية.

كل هذه العوامل أدت إلى تعزيز الفوارق بين المناطق المحلية حتى وأن توافرت الاستثمارات وإمكانات الدولة مما جعل التنمية الإقليمية تطرح بحدة أحيانا إذ شرعت جل الدول المصنعة في سن سياسات لتشجيع اللامركزية وتدعيم المدن الثانوية وتركيز أنشطة جديدة بالمناطق غير المحظوظة.

نجد في هذا الإطار اللامركزية في كل من فرنسا وألمانيا واليابان مع نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي. (بالهادي عمر، 2004: 12).

أما في الدول النامية فالمسألة طرحت منذ البداية إذ لا تكاد تمر العشرية الأولى عن الاستقلال بإعطاء الأولوية إلى بناء الدولة وإرساء مؤسساتها وربط مختلف مناطق القطر الواحد وبعث صناعة وطنية وتطوير الفلاحة وتحرير التجارة من الإرث الاستعماري حتى طرحت مسألة التوازنات الإقليمية بحدة على الرغم من ندرة الموارد وقلة الاستثمارات. ففشل بعض التجارب التنموية في عدة بلدان بدأت تطرح مسألة التنمية وفي هذا السياق جاء تقرير نادي روما مع أواخر الستينات الذي جلب الانتباه إلى محدودية النظرة الاقتصادية التي تقتصر أو تركز على الاقتصاد (économisciste) وحتمية عد الجوانب الأخرى كمحدودية الموارد وتدهور البيئة مما أدى مع مرور السنين إلى ظهور تصور جديد للتنمية يتمثل في ما يسمى حاليا بالتنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، هناك العديد من النظريات الاقتصادية ذات بعد مكاني مثل نظرية قطب النمو (growth pole theory) لبيرو، نظرية مراكز أو الأقطاب التنموية (developmental poles theory) لفريدمان، نظرية مراكز النمو لهيرشمان (Hirshman's growth center theory)، نظرية الدفعة القوية (Big push) لبول روزنشتاين- رودان، نظرية السببية الدائرية أو التراكمية (circular and cumulative causation theory) لميردال، نظريو الجغرافيا

الاقتصادية الجديدة (the new economic geography) لكروجمان الحائزان على جائزة نوبل. كل هذه النظريات جاءت لتلقي الضوء على البعد المكاني في التنمية والذي أغفل من طرف صناع القرار التنموي الوطني ، على الرغم من انه يعد اليوم أحد آليات النمو الاقتصادي المستدام في كثير من دول العالم.

إن الأسس النظرية التي تستند إليها المقاربات الحديثة الخاصة بالتنمية الاقتصادية الإقليمية تتجاوز الجوانب الماكرو- اقتصادية الصرفة. ذلك أن توافر ظروف ماكرو-اقتصادية سليمة ومواتية يعد بلا شك أمرا ضروريا، إلا أنه يظل غير كاف لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة، فهذه الأخيرة تعتمد بشكل حاسم على بعض العوامل الداخلية المتعلقة بالمجالات المكانية والخصوصيات المحلية (ALONSO W ;1975:144) وهي العوامل التي استهدفتها بشكل مباشر التدخلات التي قامت بها مؤخرا السلطات الإقليمية في العديد من البلدان من خلال عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص في إطار مقارنة مريحة للطرفين.

ومن خلال دراسة العديد من التجارب الدولية، نستخلص بعض المبادئ الكبرى التي سيسهم تطبيقها حتما في توفير الشروط اللازمة للجهات حتى تؤدي دورا فعالا في تعزيز التنمية الاقتصادية، ويبدو أن أهم خلاصة تستقى من الممارسات الدولية تتعلق بالدور الرئيس والناجع الذي تؤديه الجهات في مجال التنمية الاقتصادية للمجالات المكانية (LOINGER C. &SPOHR; 2005:16).G ، ذلك أنها تتدخل بشكل مباشر في الاقتصاد المحلي كما تساهم بشكل فعال في تحديد الاستراتيجيات الإقليمية للتنمية وفي الدعم المباشر للقطاع الخاص وفي التحليل واليقظة الاقتصادية وكذا في إنشاء فضاء للتشاور بين ممثلي السلطات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص على صعيد الإقليم أن تأخذ أشكالا عديدة منها منح تسهيلات للمقاولات من أجل تشجيعها على الاستقرار في المنطقة. وتستطيع الأقاليم التي تتوفر فيها مؤهلات كبيرة لاستقطاب المقاولات الخاصة الرصيد العقاري والإعفاءات الضريبية ومنح امتياز

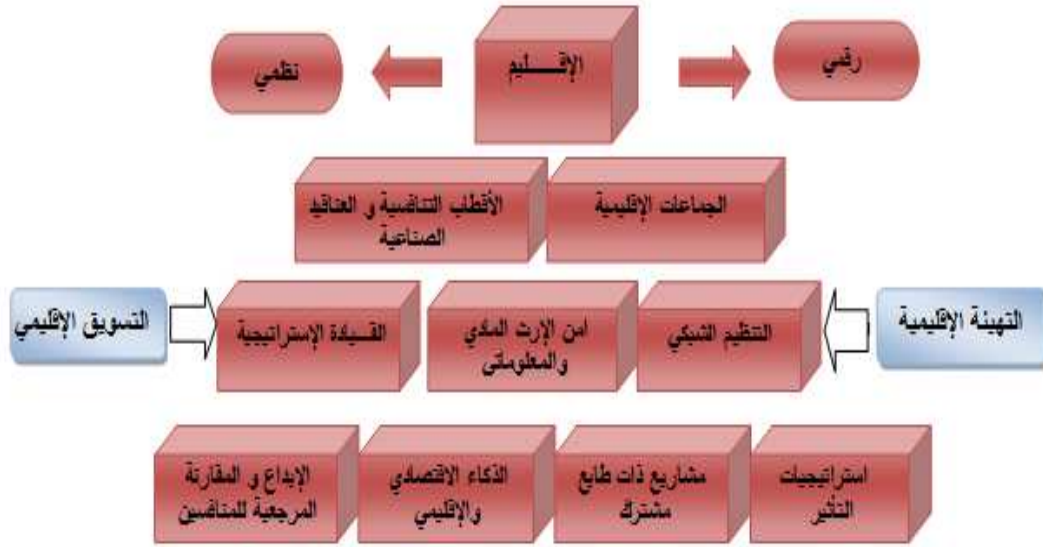
إدارة للمرافق العمومية وإشراك القطاع الخاص من أجل تلبية بعض حاجيات الاستثمار في البنيات التحتية والنقل، مثلاً . لذا، فإن الرهان الوحيد هو تنفيذ شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص. تعد الأقاليم فضاءات واسعة بما فيها الكفاية لتوفير الشروط الملائمة لتنمية المقاولات؛ إلا أن بعدها الذي يقل عن مستوى الدولة، يضيف عليها طابعاً محلياً إذ يكون الفاعلون المحليون منتخبين وفاعلين عموميين وخواص أكثر وعياً بمؤهلات وإمكانات المجال المكاني. لهذا، يبدو من الضروري تزويد الجهات كافة بهيآت للتشاور تعمل على تشخيص وضعية المجالات الإقليمية التابعة لها . ويمكن هذا التشخيص من تحديد المؤهلات والعوائق التي تؤسس للشراكة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد الجهوي.

لأجل ذلك، يتعين على الأقاليم أن تتوافر فيها الموارد البشرية المناسبة التي من شأنها إعداد سياسات خاصة بالمجالات المكانية وتوزيع الوسائل المتوافرة بشكل فعال بين مختلف مجالات العمل، مع الأخذ في الاعتبار التساؤلات المحيطة بتطور أبرز القطاعات الاقتصادية وبالأثار المحتملة للسياسات المنفذة (ANGEON.V & CALLOIS J. M.; 2008:17-18)

علاوة على ذلك، تأخذ السياسات الإقليمية بعداً آخر لا يقل أهمية ويتجلى في تسهيل الحصول على المعارف ونشرها، لهذا الغرض، يمكن للجهة أن تقوم بإعداد مجموعة من الاستراتيجيات المختلفة (دعم عقود الترخيص أو الرعاية بين المقاولات المحلية والأجنبية، وتفضيل استقطاب المقاولات الأجنبية الأوفر على نقل التكنولوجيا، إلخ) . أما في ما يتعلق بتبادل المعلومات بين المقاولات الصغرى والمتوسطة المحلية ، فإن أفضل الممارسات من حيث التنظيم والسوق والتصميم، يمكن تشجيعها عن طريق إعداد معايير مرجعية جماعية وتنظيم ورشات للتبادل وبرامج للتكوين، إلخ

لذا، تضطلع السلطات العمومية الإقليمية بدور جداً مهم يتعلق باليقظة الاقتصادية، الذي يمكن السلطات من رصد التطورات الدولية باستمرار والتي قد تشكل فرصة لتنمية المقاولات المحلية ثم وضعها رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين المحليين.

الشكل(3): تصور لإستراتيجية التنمية الإقليمية على وفق مداخل الذكاء الإقليمي



المصدر: من إعداد الباحثة

المبحث الثالث مساعي الدولة من أجل إرساء قواعد التنمية الإقليمية على وفق مداخل الذكاء الإقليمي

أولاً : نظام إقليمي للمعلومات الإحصائية (اليقظة الإستراتيجية الإقليمية):

تتدرج سياسة الإقليمية الموسعة في إطار الجيل الجديد من الإصلاحات البنوية والتي من شأنها أن تؤثر في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً، وستؤدي هذه الخطط المهيكلة إلى إعادة تنظيم أسلوب الحكامة المحلية في إطار لامركزية أكبر للاختصاصات والسلطات. وتحمل هذه اللامركزية في طياتها جملة من التحديات الجديدة، كما تأتي بمقاربات جديدة للتنمية سواء على المستوى الوطني ام الإقليمي ام المحلي.

وتشكل لامركزية عملية اتخاذ القرار الجماعي وبروز فاعلين في مجال التنمية الإقليمية والمحلية متطلبات جديدة ينبغي على النظام الوطني للمعلومات الإحصائية أن يأخذها بعين الاعتبار بطريقة شمولية ومنسجمة ومندمجة يغطي النظام الوطني للمعلومات الإحصائية مجموع الهيئات العمومية المكونة من المصالح الإحصائية للوزارات والمؤسسات العمومية، وتتولى عملية التنسيق كتابة الدولة للإحصاء والاستشراف.

وتقوم هذه الأخيرة عموماً بضبط الأشغال والبحوث الإحصائية لمختلف المصالح العمومية من خلال لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية التي تتولى أمانتها. ويقوم النظام الوطني للمعلومات الإحصائية بإصدار إحصائيات وطنية وإقليمية بانتظام، تغطي قطاعات أساسية في الاقتصاد والمجتمع وديناميكية العناصر الاقتصادية وسلوكيات مختلف الفاعلين (CHEYLAN J.P., CHRISMAN. N., 2001 :189-202)

ولمواكبة الإصلاحات القائمة والمساهمة بشكل إيجابي في نجاح ورشات الإقليمية الموسعة، ينبغي تأهيل النظام الوطني للمعلومات الإحصائية، الذي يقوم حالياً على الصعيد المركزي بإنتاج وتحليل ومعالجة ونشر أبرز الإحصائيات العمومية سواء على مستوى إجمالي (نظام المحاسبة الوطنية، والإحصائيات الوطنية) أم تفصيلي (الإحصائيات الجهوية والمحلية).

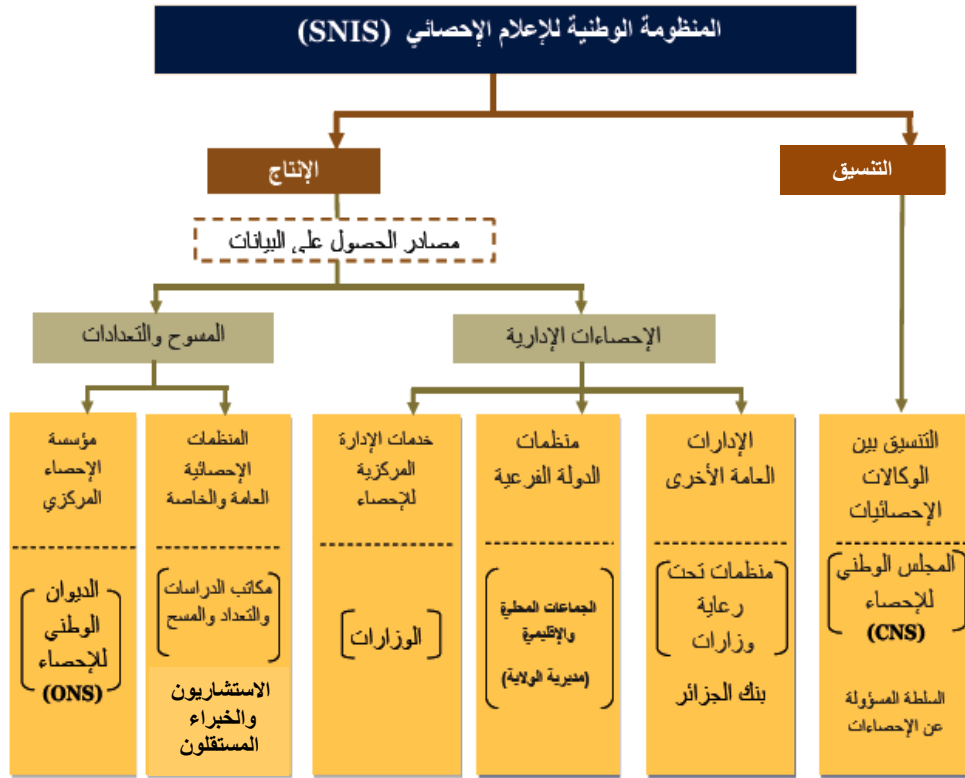
النظام الإقليمي للمعلومات الإحصائية: عملية لا تزال في بداياتها

صحيح أن توصيات كتابة الدولة للاستشراف لا تتمتع بالطابع الإلزامي تجاه القطاعات الأخرى إلا أنها تعمل لإيجاد حلول ذكية تعتمد على الإحصائيات الدقيقة التي ستقدمها خلية اليقظة الإستراتيجية، والتي ستعمل بالتعاون مع خلايا اليقظة المنصّبة على مستوى القطاعات الوزارية الأخرى والديوان الوطني للإحصائيات وخليّة بنك الجزائر، وتهتم بتفعيل الخلايا النائمة منها لتتمكن من تقديم منتج إحصائي أكثر دقة بالاعتماد على المعطيات الداخلية وتغيرات السوق العالمية على وفق نظام وطني للمعلومة الإحصائية الذي يعد من بين منتجات الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء.

وتسعى كتابة الدولة إلى إنجاز نظام قواعد بيانات الشركات أفاق 2014، يهتم بتقديم المعطيات اللازمة حول استراتيجيات العقار في البلاد والتربية والسكن والمالية وغيرها إذ تم إنجاز 3 عمليات من بين 121 عملية ذكية سيتم تنفيذها إلى نهاية 2014.

وكامتداد لخلية اليقظة، تم تكوين خلايا على مستوى الأقاليم والولايات والبلديات تكون قادرة على كشف النقائص والعيوب والعمل ميدانيا على المستوى المحلي لتفادي بيروقراطية الإجراءات الإدارية، والتي ستهتم بدراية أسواق النفط والقمح والتكنولوجيا الحديثة وتقديم المؤشرات الضعيفة للخطر من خلال كشف الاستراتيجيات العقيمة والتغيرات الاجتماعية، وتوقع الاختلالات الجيو- إستراتيجية في الأمن السياسي والاقتصادي للتمكن من توقع علامات التحذير واغتنام الفرص المتاحة في البيئة العالمية للمساهمة في ضبط الاستراتيجيات وتغييرات السياسة العامة الوطنية والدولية، وتنبيه الحكومة إلى سياسات مناسبة للقطاع العام. والشكل الموالي يقدم قراءة حول هيكل المنظومة الوطنية للإحصاء الاقتصادي.

الشكل (4): هيكلية المنظومة الوطنية للإعلام الإحصائي



المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالإحصاء و بالاستشراف

إن ضرورة وضع نظام إقليمي للمعلومات الإحصائية تفرضها الحاجة الملحة لإحداث آلية معلوماتية لتجميع ومعالجة المعطيات التي تغطي مختلف وحدات التنظيم الإداري الإقليمي . أخذ هذه المتطلبات بعين الاعتبار في إطار تعميق خيار اللامركزية الترابية واللامركزية الإدارية يقتضي إعداد معطيات دقيقة ومندمجة من شأنها مواكبة السياسات الإقليمية والمحلية وترسيخ تطور الاقتصادات الإقليمية ضمن ديناميكية اقتصاد المعرفة من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

وتعد الإحصائيات الإقليمية إحدى الآليات المهمة لمواكبة الهيكلة الإقليمية الموسعة وضمان نجاحها، ذلك أن الأنشطة التي سيتم القيام بها سواء على مستوى تشخيص الإشكاليات الإقليمية أم المحلية، أم على مستوى تحليل وإعداد الاستراتيجيات والسياسات التنموية، ستعتمد بشكل كبير على مدى توافر معطيات ذات جودة تستجيب لطموح أصحاب القرار في الحصول على إحصائيات:

▪ **سهولة الولوج:** تسمح بسهولة الولوج واستخدام المعطيات بطريقة بسيطة وعملية وتتكيف مع احتياجات مختلف المستعملين:

(مؤسسات، مستثمرين، مراكز الدراسات الاقتصادية، جامعات...)

▪ **موثوق منها:** تعكس بأمانة وموضوعية الحقائق موضوع الدراسة مع التقيد، في أثناء الإنتاج، بالمقاربات الإحصائية الكفيلة بتقليص حجم الأخطاء المحتملة.

▪ **منظمة ومحينة:** ستمكن المعلومات الإحصائية التي يتم إنتاجها بانتظام، وعلى وفق آجال وفواصل زمنية محددة، من إنجاز تحليلات طويلة المدى.

▪ **ذات بعد مكاني:** انطلاقا من ضرورة توافر معطيات إحصائية ذات بعد مجالي تتعلق بجميع المستويات الجهوية لأجل إعداد دراسات وتحليلات حول إشكاليات ترتبط بفهم حركية الاقتصادات الإقليمية والمحلية وبنيات الجغرافية الاقتصادية.

▪ **دقيقة:** تستجيب بشكل شمولي وغير متحيز لاحتياجات المستعملين أخذا بعين الاعتبار تغيرات المحيط الوطني والدولي.

ينبغي أن يشكل هذا المعطى الجديد بداية مرحلة ستميز منهجيات العمل والتنسيق وكذا طبيعة ما ينتجه النظام الإحصائي الحالي، ومن الضروري كذلك القيام بالتفكير الاستراتيجي والإرادي مع إشراك المنتجين الرئيسيين للمعلومات الإحصائية الرسمية حتى يتسنى رفع التحديات المستقبلية الجهوية للجهاز الإحصائي وإعادة تحديد الأدوار والمهام والمقاربات التي ستمكن من التلاؤم مع المعايير الوطنية والدولية في مجال جودة الإحصائيات العمومية.

وفي الوقت الراهن، لا تزال وضعية الإحصائيات الإقليمية تعترتها جملة من النواقص التي تؤثر في جودة المعلومات، بل وتوفرها وشموليتها. ولا تمكن هذه النواقص إلا بشكل جزئي من إنجاز دراسات معمقة حول مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجهوي والمحلي مما يشكل عوامل قد تعوق عملية اتخاذ القرار الجماعي.

وهناك بعض الفوارق ما بين العرض الإحصائي المتمثل في المعلومات الإحصائية العمومية، وتطلعات المستعملين المحتملين الراغبين في الحصول على معطيات دقيقة ومحينة، مما يدفعهم إلى القيام بتقديرات إحصائية قد يطولها في أحيان كثيرة شيء من الخطأ.

ولمواجهة هذه المشكلات الظرفية المحلية، لا تتوافر بعض المصالح الخارجية للوزارات، التي من المفترض أن تقوم بإنتاج إحصائيات وطنية، على قدرات بشرية ولوجستية تسمح لها بالاستجابة لاحتياجات الفاعلين المحليين. وفي سياق آخر ما زال يتميز بمركزة إنتاج المعلومة الإحصائية، تفقر هذه المصالح إلى هوامش فعلية تمكنها من الاستجابة بشكل مناسب للاحتياجات الإقليمية والمحلية.

فضلا عن ، فإن تصميم المنظومة الإحصائية على مستوى المصالح الخارجية يحتاج إلى المزيد من الدعم لإنتاج معطيات دقيقة من الناحية الجغرافية. ولدواع تتعلق بتكاليف العمليات الإحصائية أو لاعتبارات مرتبطة ببرمجة الاستقصاءات، من الصعب الحصول على معطيات محلية دقيقة وذات تمثيلية بالشكل المرغوب. أما في الوقت الراهن، فإن التقدم المعلوماتي وتطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والتعميم التدريجي للولوج إلى الانترنت من شأنها أن تمكن من تجاوز هذه الصعوبات وجعل عملية استخدام المعطيات الإحصائية أكثر بساطة.

ومن أجل مواكبة التغيرات المرتبطة بالتغيرات الإقليمية الواسعة والمساهمة في نجاحها، سيكون من الضروري القيام بمراجعة وتحيين الإطار القانوني المنظم للقانون الإحصائي وكذا المراسيم المتعلقة بإنتاج وتنسيق وعمل لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية. وفي هذا الإطار، من الضروري اتخاذ عدة تدابير قصيرة الأمد وأخرى متوسطة الأمد.

الإجراءات قصيرة الأمد:

- وضع برمجة متعددة السنوات للعمليات الإحصائية، في أفق تغيير السنة الأساسية للحسابات الوطنية والمؤشرات الإحصائية كل خمس سنوات بدلا من كل عشر سنوات، على غرار الممارسات المتبعة في بلدان الاتحاد الأوروبي؛
- توسيع العينات المستعملة في بعض الاستقصاءات بغية ضمان تمثيلية المعطيات على المستوى المكاني والحصول على المعلومات الضرورية لإعداد الحسابات الجهوية؛
- وضع مرجع للمقاولات والمؤسسات التابعة لها وكذا هوية وحيدة بغية ضمان التنسيق ما بين مختلف الإدارات وتكوين قاعدة شاملة ومحينة لتجميع المعطيات المتعلقة بنشاط المقاولات وفروعها.

الإجراءات متوسطة الأمد:

- استجابة للطلب المتزايد على المعلومات المحينة والتفصيلية، ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين الولوج وتعزيز اللجوء إلى مصادر إدارية متاحة لدى العديد من المصالح. ومن بين مصادر الإحصائيات الإدارية على المستوى الاقتصادي، نشير إلى:
- المستندات المحاسبية للمقاولات والصفقات العمومية التي تمثل مصدرا مميذا لإعداد المحاسبة الوطنية.
- الإحصائيات المتعلقة برخص البناء التي عندما تجمع مع نتائج الاستقصاء الخاص بأجال إنجاز المباني تمكن من تتبع الأنشطة والاستثمارات في مجال البناء.
- الإحصائيات الخاصة بالنقل التي تمكن من تتبع نشاط مختلف أنواع النقل. وتمثل إحصائيات حظيرة العربات مصدرا مهما لرصد تطور الطلب على معدات النقل البري، الجوي والبحري
- الإحصائيات الصادرة عن الجماعات المحلية خلال ممارسة نشاطها اليومي، وخاصة المعطيات المتعلقة بحساباتها الإدارية التي تعد ضرورية من أجل تحليل نشاطها واستثماراتها على المستوى المحلي.

وعلى الصعيد الديموغرافي، من شأن توافر نظام فعال للحالة المدنية أن يمكن من الحصول على معطيات منتظمة وتفصيلية حول المؤشرات الرئيسية للتطور الديموغرافي، وتشكل السجلات الصحية إلى جانب سجل الحالة المدنية مصادر إحصائية قيمة لتتبع وضعية الصحة العمومية في أدنى مستويات التقسيم الإداري. وفي السياق نفسه، يتعين تفعيل أشغال اللجنة العليا واللجان الإقليمية للسكان وذلك في إطار رؤية جديدة للإشكاليات الديموغرافية والسكانية.

▪ **في مجال الموارد البشرية:** يكتسي تعزيز الكفاءات المهنية في مجالي الإحصاء والمعلوماتية أهمية بالغة في نجاح واستدامة أشغال إنجاز النظام الجهوي للإحصائي. وبالفعل، فقد أدى الطابع المركزي الذي ميز عملية إنتاج ونشر إحصاءات النظام المعلوماتي للمعلومات الإحصائية إلى تمركز الكفاءات على مستوى العاصمة الجزائر.

لذا، من شأن القيام بإعادة توزيع وتخطيط الموارد البشرية على نحو أفضل في إطار الإقليمية المتقدمة أن يمثل أحد الرهانات المهمة التي تستدعي القيام بتفكير عميق على المدى الطويل، كما تتطلب انخراطا أكبر من لدن المصالح الوزارية المنتجة للإحصائيات العمومية والقطاع الخاص والفاعلين المحليين من أجل تمكين الإنشاء التدريجي للنظام الجهوي للمعلومات الإحصائية.

وتشير الدروس المستفادة من التجارب الأجنبية وأفضل الممارسات في مجال نقل "الكفاءات" الإحصائية على المستوى الجهوي إلى العديد من الإيجابيات ذات الصلة على الخصوص بتحسين جودة الإحصائيات الرسمية، والتعاون والشراكة المتواصلة بين الدولة والجماعات المحلية، وتبسيط الضوء على المشكلات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الجهوية.

ثانيا: الأقطاب التنافسية: (Clusters):

يعد تشجيع الأقطاب التنافسية والابتكار أحد أهم محاور إستراتيجية "تعزيز تنافسية وجاذبية الإقليم من خلال جذب قدر مهم من الأنشطة المنتجة، عوامل الإنتاج النشطة (رؤوس الأموال، التجهيزات، المؤسسات، الموارد البشرية المؤهلة)، وهو البعد الهجومي بل و يتعداه إلى البعد الدفاعي

والذي يتمثل في الحفاظ على المؤسسات الموجودة على الإقليم وترويج صورة إيجابية عنه. المؤشر الأساسي لجاذبية الإقليم هو معدل خلق المؤسسات الجديدة أو توسع المؤسسات الحالية، و أن معدل العمالة الجديدة يعد مؤشرا اجتماعيا لجاذبية الإقليم، والهدف المنشود هو السماح، على غرار التجارب الدولية في هذا المجال، بانطلاق مشاريع مبتكرة موجهة، نحو السوق ومواكبة المقاولات والفاعلين الأكثر طموحا والقادرين على إحداث الأقطاب التنافسية والابتكار عالية المستوى.

بالمقابل فإن ضعف الصلة بين الجماعات المحلية، الجامعة والمحيط الاقتصادي أدى إلى غياب الأقطاب التنافسية - التي تعمل على تحسين استقرار وتنافسية الأقاليم عن طريق جذب الخبرة الأجنبية على شكل شراكة- تحرم البلاد من تطوير طاقاتها العلمية والتكنولوجية، خاصة أننا نملك فرصا كبيرة في هذا المجال، لكن الدولة تطمح من خلال « SNAT 2025 » (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق سنة 2030)، إلى تعزيز جاذبية الأقاليم الوطنية بكل مكوناتها، وهذا في إطار العولمة والتنافسية الشرسة بين الدول، إذ يهدف هذا الأخير إلى تحسين تنافسية الجزائر خصوصا في فضائها المغاربي، الإفريقي وحوض البحر الأبيض المتوسط فضلا عن :

- ضمان مؤسسة إقليمية قادرة على التفاعل مع قوى السوق العالمية، والإيفاء بمتطلبات الاقتصاد الدولي؛
- السماح بخلق وترقية النشاطات ذات القيمة المضافة المتأتمية من البحث، والتطوير والإبداع.

ويتعين على أقطاب التنافسية والابتكار أن تعتمد طريقة فعالة لخلق المشاريع التعاونية ذات المحتوى الابتكاري المهم. وهي تستهدف:

- تشجيع الفاعلين (المقاولات، ومراكز التكوين ووحدات البحث) على المشاريع التعاونية ذات المحتويات المهمة في مجال البحث والتطوير؛
- خلق بيئة تكنولوجية ملائمة لتطوير مشاريع البحث والتطوير والابتكار؛
- تحسين الرؤية الدولية لقطاعات الأنشطة التي تتمتع بقدرات تنافسية معتبرة.⁽¹⁾

(1) مستل من أطروحة الدكتوراه للباحثة، الأستاذة المشرف: اد فارس بوباكور، غير منشورة

ومن أجل تشجيع ظهور وتطور أقطاب التنافسية والابتكار ببلادنا، فقد اتخذت تدابير تهدف، من جهة، إلى تحديد الإطار العام النظري لإعداد هذه البنيات التحتية، تستهدف، من جهة ثانية، تهيئة الظروف المواتية لتطورها .

ويتعلق الأمر في الواقع بتشجيع ومواكبة تعبئة مختلف الفاعلين وتطوير الجهود المتضافرة، وخصوصا الشراكة الفعالة بين المقاولات ومراكز البحث والمؤسسات التكوينية، حول المشاريع التعاونية ذات المحتوى الابتكاري العالي مع إستراتيجية مشتركة للتطوير . على وفق بعض الاعتبارات الآتية:

- تحديد مشاريع أقطاب للتنافسية المتميزة، وذلك على ضوء استراتيجيات التطوير والأولويات الوطنية؛
 - إعداد خارطة طريق من أجل إحداث أقطاب للتنافسية والابتكار على أساس تحليل الممارسات الجيدة في المجال، وذلك على المستوى الدولي (الدراسة المقارنة للتجارب)؛
 - إنجاز ورشات تقييمية من أجل اختيار أقطاب للتنافسية التي يتعين دعمها.
- تمثل هذه الأقطاب ، رهانا كبيرا للجزائر، وهو يهدف إلى تدارك التأخر المسجل في قطاع، تكنولوجيايات الإعلام والاتصال والتكنولوجيايات المتطورة على مستوى المدينتين الجديدتين سيدي عبد الله وبوينان.

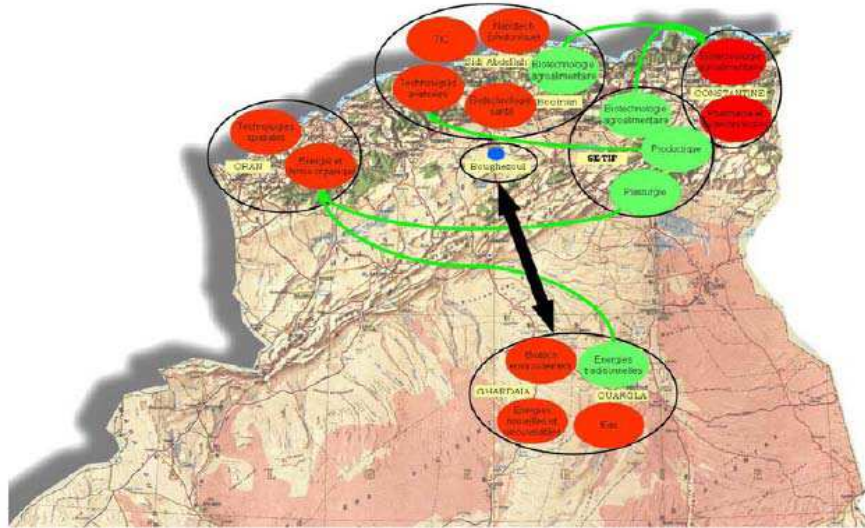
ويخص المخطط بالتفصيل، طبيعة نشاط وهدف مختلف أقطاب التنافس، وحددها في 6 مناطق تحمل كل واحدة خصوصية معينة، وهي:

- قطب، "الجزائر العاصمة " سيدي عبد الله "بوينان" ويعنى هذا القطب بالتكنولوجيايات المتقدمة وتكنولوجيايات الإعلام والاتصال، والتكنولوجيا البيولوجية للتغذية والصحة والرياضة؛
- قطب "وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان" ويعنى بالكيمياء العضوية والطاقة، وتكنولوجيايات الفضاء والاتصالات.
- قطب "قسنطينة، عنابة، سكيكدة، ويعنى بالتكنولوجيا الميكانيكا والحديد والبيتروكيمياء.

تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق

- قطب سطيف، بجاية، برج بوعريريج، مسيلة" يعنى بالبيوتكنولوجيا الغذائية والإنتاجية،
- قطب"المدية، بوغزول، الأغواط" ويعنى بالطاقات المتجددة والبيوتكنولوجيا، البيئة، الصحة الفلاحية والغذائية، الموارد المائية والصناعة الصيدلانية.
- يمثل القطب السادس"ورقلة، حاسي مسعود، غرداية" ويعنى بالبتروكيمياء، الطاقات المتجددة والفلاحة الصحراوية، (أنظر الشكل 05).

الشكل(5): توزيع الأقطاب التنافسية على التراب الوطني



المصدر: Les Pôles de Compétitivité en Algérie: Problématique et démarche ;
Territoires métropolitains innovants: technopoles et pôles de compétitivité / Tunis
– Juin 2007

ثالثا : التهيئة الإقليمية (territorial planning):

يمكن تعريف التهيئة الإقليمية على أنها فعل إرادي في المجال يبني على شروط معلومة أو متوقعة (معطيات الوسط الطبيعي، معطيات بشرية، معطيات اقتصادية....) ويرتبط بأهداف محددة و معلنة وهي من هذا المنظور فعل غير حيادي اذ تعكس اختيارات التهيئة العمرانية تصورا مسبقا لملامح الاقتصاد والمجتمع الذي يزعم الطرف القائم على التهيئة تحقيقهما و لا تكون هذه

الاختيارات بالضرورة محل إجماع. (KORESAWA, A. & KONVITZ, J.; 2001:122) وهو ما يخلف صراعات بين الأطراف المعنية بهذه التهيئة (المهيئ، : - سلط عمومية وطنية / جهوية / محلية ، مؤسسات اقتصادية، خواص : (أفراد - منظمات المجتمع، المدن). - هي مجموعة الأعمال المشتركة الرامية إلى توزيع و تنظيم السكان والأنشطة و البنايات و التجهيزات ووسائل الاتصال على امتداد المجال المكاني للإقليم. و بوجه عام التهيئة الإقليمية تغطي مجموعة التدخلات العادية المطبقة في المجال السوسيو فيزيائي من أجل تحسين تنظيمه و تطوير وظيفته ، تأخذ عدة أشكال في التدخل منها رد الاعتبار ، التجديد ، إعادة الهيكلة... الخ.

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: مشروع ضخم يمتد إلى غاية 2030 :

يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أحد أهم الرهانات التنموية الكبرى التي تعمل على رسم المخطط الاستراتيجي للتنمية المتوازنة عبر التراب الوطني وترجم آفاق الإستراتيجية الأساسية والرئيسة للسياسة الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وينتج هذا المخطط، نحو إدماج جميع القطاعات في السياسة الإنمائية للبلاد، وتوجيه جميع المشاريع الاستثمارية نحو المناطق المؤهلة لذلك، ويعتمد في البرنامج الممتد حتى 2025، وعلى وفق أربعة محاور رئيسة تتمثل في، ديمومة ثرواتنا الطبيعية الإستراتيجية، وضمان توازن الساحل، خيار الهضاب العليا، خيار تنمية الجنوب، وتحسين جاذبية وتنافسية الإقليم عن طريق تحديث وتنسيق منشآت النقل والتجهيز والاتصال وترقية المدن الأربعة الكبرى، العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة ، (وزارة تهيئة الإقليم والمدينة) إلى مستوى المدن العالمية، فضلا عن المساواة الاجتماعية في مجال العمران من خلال تجديد النسيج العمراني وسياسة المدينة والتجديد الريفي، وإعادة تنشيط المناطق الريفية وتأهيل مختلف المناطق الموزعة على التراب الوطني.

وحسب المخطط المذكور المدرج في إطار إجراءات القانون رقم 01 - 20، الصادر في ديسمبر 2001 الخاص بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، فإن هذه المحاور الأربعة الكبرى، تترجم من خلال 20 برنامج عمل إقليمي، تسعى إلى:

- ضمان موارد المياه وتزويد السكان بها يوميا، وضمان التوازن الجهوي في مجال توزيع هذه المادة ووضع تحكيم متساو بين المستهلك والقطاعات حسب الخيار السياسي الاستراتيجي، وتجديد عملية تسيير الماء من خلال الاقتصاد في هذه المادة وعقلنة استعمالها فضلا عن حماية التربة ومكافحة التصحر، وحماية وتثمين الأنظمة الايكولوجية والوقاية من المخاطر الكبرى منها الزلازل والمخاطر الايكولوجية والفيضانات والمخاطر المناخية والصناعية والطاقوية والإشعاعية والنووية وتلك المهددة لصحة المواطن والنبات والحيوان، مكافحة التلوث البيئي وحرائق الغابات وحماية وتثمين التراث الثقافي وضمان توازن الساحل؛

- اعتماد خيار الهضاب العليا من خلال ضمان التنمية على هذا المستوى وتدارك التأخر المسجل على مستوى الهياكل المتوفرة بها واستكمال ما تم تحقيقه من انجازات في إطار مخطط دعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009 ، واعتماد خيار تنمية الجنوب من خلال تفعيل إستراتيجية تستجيب للتحديات المطروحة على هذا المستوى وهيكلية وإدماج هذه الأقاليم في ديناميكية الإقليم الوطني، ووضع نظام حضري مدعم ومركز وضمان تدارك مختلف الأقاليم للعجز المسجل على مستواها، وتفعيل عملية تهيئة المناطق من خلال تطبيق آليات سياسة المدينة والتجديد الحضري التي تعتمد على نوعية التعمير والهندسة، تثمين الفضاءات الخضراء والتراث الثقافي، تحسين نوعية الخدمات العمومية، المياه، معالجة النفايات، التربية والصحة، دفع التنمية من خلال تطوير الأنظمة الإنتاجية وتدارك ما قد يسجل من إقصاء وتهميش للمدينة.

- يرتكز المخطط، في الجانب المتعلق بتحسين جاذبية وتنافسية الإقليم، على عصرنة هياكل الأشغال العمومية والنقل البري والنقل عن طريق السكك الحديدية، وجعل المدن الأربع الكبرى:

الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، قسنطينة، أقطابا تنافسية وفضاء للأعمال والتنمية، وإنشاء مدن جديدة وأقطاب تنافسية.

ويهدف هذا المخطط إلى خلق نوع من التجانس ما بين القطاعات والأقاليم والى إعادة رسم الخريطة السكانية والاقتصادية لبلادنا علما أن هذا المخطط قد دعم بكل الوسائل الضرورية الرامية إلى تنظيم الأقاليم المحلية (الولايات) وتدارك الفجوة واللاتوازن ما بين كل مناطق الوطن واثمين الإمكانيات من خلال السهر على تحقيق تنمية مستدامة في كل الفضاءات الوطنية.

كما يرمي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى ضمان توازن اجتماعي ونجاعة اقتصادية وحماية ودعم ايكولوجي في إطار التنمية المستدامة الوطنية -خلال العشرين سنة المقبلة- و المخطط يمثل خارطة طريق وإطارا مرجعيا مما يستدعي مساهمة كل الفاعلين على الصعيد المركزي والمحلي في إنجاحه من خلال التفكير في العمل بطريقة وطنية منسجمة وفي إطار نظرة جماعية موحدة وشاملة لتحقيق تنمية مستدامة للإقليم.

آليات التطبيق الميداني للمخطط بين سنوات (2007 - 2015) و(2015 - 2030):

تمتد عملية تطبيق المخطط، على مرحلتين الأولى بين 2007 و2015، وتمثل مرحلة تنفيذ المخطط من خلال 19 مخططا مديرا لكبريات الهياكل والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، وهي مخططات تم الانطلاق فيها وتخص برنامج استثمار وتحديث اقتصادي وهيكلية يهدف إلى إدماج الاقتصاد الوطني في فضاءات التبادل الحر، وجني ثروات جديدة، وخلق فرص العمل، والرفع من الوسائل المالية الخاصة ببرامج استدراك النقائص المسجلة في المجال الاجتماعي وتلك المرتبط بالإقليم المحدد في المخطط المذكور.

وتتضمن مخططات التوجيه، مخططا خاصا بالفضاءات الطبيعية والمحميات، ومخططا مديرا للمياه، ومخططا خاصا بالطرق والطرق السريعة، والمطارات، والموانئ، ومخططا للتنمية الفلاحية، وتنمية الصيد والموارد الصيدية، والطاقة، ومخططا للخدمات ومخططا خاصا بهياكل الاتصال وآخر خاصا بالاتصالات، ومخططا للتعليم العالي والبحث العلمي، والتكوين، الصحة، ومخططا لتهيئة

تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق

السياحية، والأماكن العمومية والخدمات والتجهيزات الكبرى الثقافية، والمواقع الأثرية والتاريخية، والرياضة والتجهيزات الرياضية الكبرى، ومخططا خاصا بالمناطق الصناعية والنشاط، ومخططا للدعم اللوجستيكي، وتمتد المرحلة الثانية بين سنوات 2015 و2030، وتمثل مرحلة الشراكة، ويتم فيها تحديد الدولة لمجمل الاستثمارات المهيكلة في إطار السياسة المعتمدة في مجال تهيئة الإقليم. بالرغم من التقدم المسجل تفعيل مخطط تهيئة الإقليم إلا انه يعرف تأخرا مقارنة بالآجال الزمنية المزمع انتهاؤه فيها بسبب المشكلات المتعلقة بضبط الأوعية العقارية التي ستعرف تجسيد المشاريع، نزع الملكية لفائدة المجموعة الوطنية، ووقوع العديد من المشاريع ضمن حدود محميات طبيعية ومناطق أثرية .

رابعا : التسويق الإقليمي: (Territorial Marketing)

في ظل ما فرضته العولمة اليوم من توسع للمؤسسات خاصة منها المتعددة الجنسيات والتي تميزت بحركية نشطة لرؤوس الأموال ومواقع الأنشطة الإنتاجية ، لهذا أصبحت الأقاليم تطمح إلى استقبال مشاريع جديدة ، لكن بالمقابل زادت متطلبات ومعايير استقرار المشاريع الاستثمارية مما فتح المجال للمنافسة بين الأقاليم لاستقطابها.

لهذا الغرض استدعى الأمر استخدام تقنيات التسويق الكلاسيكي من أجل جذب الاستثمارات الجديدة، شرائح سكانية جديدة وكذلك السياح. هذه الآلية تندرج ضمن الاستراتيجيات المحلية لسياسة الذكاء الاقتصادي من خلال تعزيز تنافسية وجاذبية الإقليم، حماية النسيج الاقتصادي المحلي والحفاظ على هوية الإقليم، والتدخل لصالح المؤسسات بواسطة التأثير السياسي الإعلامي و الاقتصادي. و هو ما يعرف بالتسويق الإقليمي الذي يظهر كوسيلة تسمح للفاعلين الإقليميين بمعرفة إقليمهم وضبط احتياجات المستثمرين وفهم المحفزات التي تؤثر فيهم، مع التركيز على دور الجماعات الإقليمية الرسمية في هذا الإطار.

يمكن أن نعرف سياسة التسويق الإقليمي على أنها دراسة لسلوكات واحتياجات المستثمرين ومقارنتها بما يوجد فعلا على الإقليم وتحديد الأهداف الأساسية والاستراتيجيات التي تسمح بترويج

صورة ايجابية عن الإقليم وخلق هوية تعبر عن الديناميكية التنموية وعوامل الجذب فيه بهدف ضمان تموقع جيد للإقليم ضمن الخيارات المطروحة للاستثمار. وهو ما يشكل تحدياً حقيقياً للجماعات الإقليمية بوصف أن التسويق الإقليمي هو الآلية التي تمهد للتنمية الإقليمية والمحلية. والجدول الآتي يوضح مميزات التسويق الإقليمي بمقارنته مع أنواع التسويق الكلاسيكي:

الجدول(1): مميزات التسويق الإقليمي

عناصر التسويق	التسويق السلمي	تسويق الخدمات	التسويق الإقليمي
العمل	عمل مستخدم للمنتج	عمل مستخدم للخدمة	عمل (أعوان إقليميين) مؤسسات، مواطنون ..
العرض	المنتج	الخدمة	عرض إقليمي متعدد الأبعاد (الموارد الطبيعية، محفزات ضريبية..)
السعر	سعر محدد	سعر محدد	الاستثمار (العقار، التجهيز)، التوظيف (موارد بشرية: الجياية)
قنوات التوزيع	قوة البيع والتوزيع	شبكة الوكالات و فروع الخدمة	متعددة لمستويات (إعلامية سياسية...).
قياس الأداء	جودة المنتج	جودة الخدمة	القياس المادي واللامادي: رضا المؤسسات، الدخل الفردي

المصدر: من إعداد الباحثة

البرنامج الوطني للمناطق الصناعية: يعد خلق الإطار المناسب لجذب المستثمرين المحليين الأجانب هو تسويق عرض إقليمي (territorial offer) يوفر أرضية ملائمة لاستقرار الأنشطة المنتجة في شقها الاقتصادي و تحقيق رضا الهيئات والسكان في شقها الاجتماعي، وتسويق صورة وهوية الإقليم بأبعادها التاريخية والطبيعية على شكل تأثير إعلامي إيجابي كأداة اقتصادية ذكية في شقها الإعلامي. لهذا قامت الحكومة بجرد للأقاليم التي تحمل مواصفات معينة لتشكل أقطاباً لجذب

تطبيق السياسات الإقليمية للدكاء الاقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق

للاستثمارات والتنمية الجهوية المتوازنة التي تعول عليها السلطات العمومية من أجل الخروج من دائرة التبعية للمحروقات.⁽¹⁾

بعد أن أعربت عدة أقاليم (ولايات) عن رغبتها في الاستفادة من مناطق صناعية جديدة ضمن البرنامج الوطني للمناطق الصناعية، قامت بتقديم طلبات في هذا الصميم، قامت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في أوائل 2011 بإحصاء المواقع المحتمل إدراجها لإيواء مناطق صناعية جديدة تمثل جيلا جديدا من المستوطنات الصناعية وذلك استنادا إلى الطلبات التي قدمتها الأقاليم. في هذا الإطار بلغ عدد المناطق لحد الآن 42 منطقة صناعية، وهذا العدد قابل للزيادة. أما الأهداف الإستراتيجية لهذا البرنامج فتتمثل في:

- إتاحة فرص جديدة لجيل جديد من الأعمال؛
- إقامة مؤسسات جديدة؛
- استقطاب رؤوس الأموال؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي؛
- جذب الموارد البشرية المؤهلة والمواهب؛
- الحد من مشكلة العقار الصناعي المؤهل الذي لطالما أرق حاملي المشاريع الاستثمارية الأجانب منهم والمحليين؛
- استحداث وفترة عقارية ذات جودة؛
- المساهمة في دعم المزايا الإقليمية التي تتمتع بها مختلف مناطق الوطن؛
- تعزيز ديناميكية إعادة التوازن الإقليمي فيما يخص النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للأقاليم؛
- تفعيل جاذبية أقاليم البلاد وكذا قدرتها التنافسية؛
- ترميم الهياكل القاعدية المنجزة لاستقبال الاستثمارات الكبرى؛
- ضمان تسيير مستدام وناجح للحضائر التي تمثل أقطاباً لنمو الأقاليم.

(1) مستل من اطروحة الدكتوراه للباحثة، الأستاذة المشرف : فارس بوباكور، غير منشورة

لقد أولت الوكالة عناية كبيرة لانتقاء المواقع المؤهلة لاحتضان المناطق إيماناً بان اختيار الموقع الناجح هو من الخطوات الأساسية التي يركز عليها نجاح البرنامج ككل. لهذا تم اعتماد مجموعة من المعايير ذات الأولوية والتي تؤدي إلى انتقاء عقلائي ومقنع للمواقع التي ستشكل فيما بعد عامل جذب مهم للأقاليم المحلية التي ستحتضنها.

الشكل (6): المعايير المعتمدة لإنشاء الحظيرة الصناعية المثالية

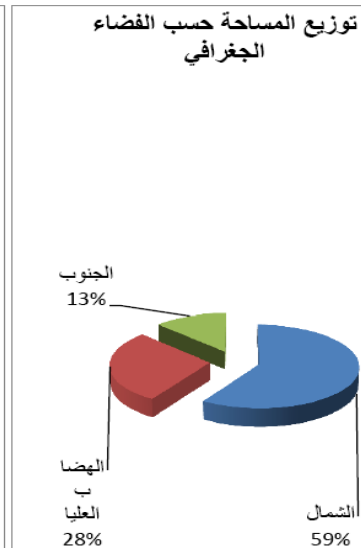
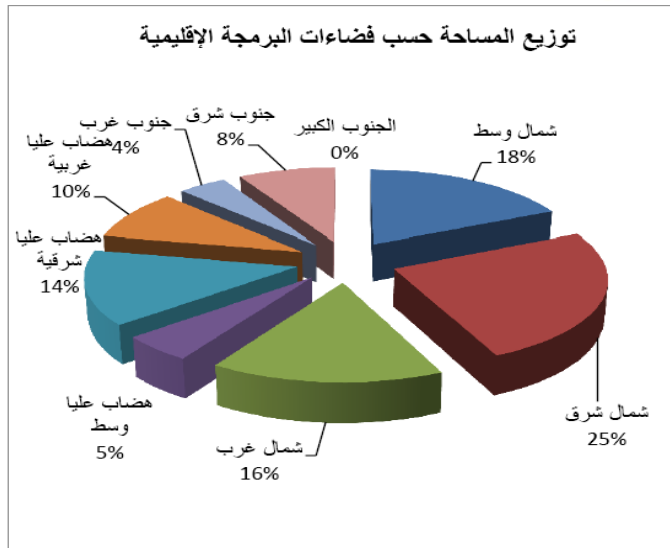
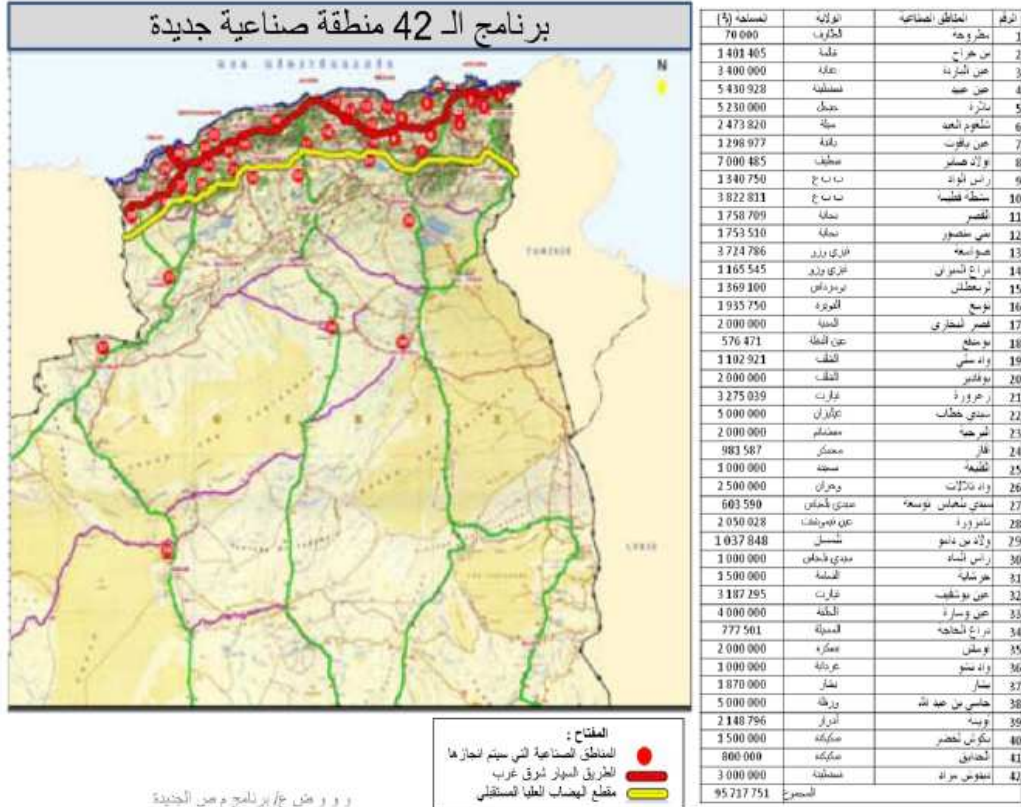
المعالم			الحظيرة المثالية		
التصنيف	المؤشرات/ الدلائل			الأهمية	الرقم
	ضعيف	متوسط	مرتفع		
				10%	1 الطابع العمراني
				15%	2 الموقع : القرب من المناطق الحضرية: المسافة(كم) ل 3مراكز عمرانية الأكثر قربا(مدن) مع ذكر البلديات
				15%	3 المساحة
				20%	4 المسلك/ المنفذ
				15%	5 الهياكل، الطرقات و الشبكات المختلفة
				5%	6 الخدمات والأنشطة الملحقة
				5%	7 المظاهر البيئية
				5%	8 اقتصاد المعرفة
				10%	9 انسيج الصناعي
				100%	

جدول التحليل المتعدد المعايير

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق

الشكل (7): التوزيع الإقليمي للمناطق الصناعية



المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

المبحث الرابع النتائج والتوصيات

بعد قراءة تحليلية لواقع إسقاط الذكاء الاقتصادي على الصعيد الإقليمي في الجزائر نسجل توفر إرادة قوية للسلطات العمومية من رفع تحدي التنمية الإقليمية بفضل استخدام أدوات الذكاء الاقتصادي والحلول "الذكية" التي أصبحت توفرها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بالمقابل فإننا نقدم توصيات نراها ضرورية لتفعيل أكبر للسياسة الإقليمية للذكاء الاقتصادي:

- تمثل الحسابات الإقليمية التي تعد ضرورية لفهم التوازنات المحاسبية الكلية أحد مكونات النظام المعلوماتي الذي يهدف إلى الاستجابة للحاجة إلى المعطيات المحلية وتقديم صورة واضحة، بشكل دقيق و فعال، للفاعلين العموميين والخواص في أثناء اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالاستثمار وخلق المقاولات وفضلا عن هذه الحسابات الجهوية، يتعين على المنظومة المعلوماتية أن تستجيب للمتطلبات العديدة التي تفرضها الحاجة الماسة إلى توافر معطيات إحصائية تساعد في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتمكن هذه الآلية من تتبع الإنجازات وتقييم أنشطة الفاعلين المحليين؛
- ينبغي أن تعمل سياسات التنمية الإقليمية على تعزيز تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تعد مكونا مهما للنسيج الإنتاجي الجهوي. وتتجلى هذه السياسات بالأساس في تشجيع ظهور وإدماج شبكات ومجموعات مقاولات. ولتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على التعاون، استرشادا بأفضل الممارسات المشتركة؛
- خلق وسائط الكترونية تسمح بتبادل المعلومة على المستوى (محلي/ محلي) و تصميم برامج لليقظة الإستراتيجية مناسبة للإدارات المحلية؛
- تعزيز الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي من اجل تثمين نتائج البحث العلمي خاصة البحوث التطبيقية منها لوصف الجامعة قاطرة التنمية؛
- نقترح إلحاق دائرة الذكاء الاقتصادي برئاسة الجمهورية، إذ لا يمكن إنكار أن الأمن السياسي اليوم مرتبط إلى حد بعيد بأمننا الاقتصادي، بحكم أن بعض المشاريع الاقتصادية الإستراتيجية ذات طابع سياسي مثل مشروع الطاقة الشمسية "ديزرتيك" والذي يمنح عقد نجاعة جزائرية-أوروبية طويلة الأمد.

المراجع

أ- الكتب:

- 1 - Alonso, William. (1975); **Location Theory. In Regional policy: Readings in theory and applications.** John Friedman and William Alonso, eds. Cambridge, MA: MIT Press.
- 2- ANGEON V., CALLOIS J.-M.; (2008), « **Fondements théoriques du développement local : quels apports de la théorie du capital social et de l'économie de proximité ?** » The 4 th Congress on Proximity Economics, Proximity, Networks and Co-ordination, Marseille, June 17 – 18.
- 3 - Christian MARCON, Nicolas MOINET, (2006): **l'intelligence économique,** Dunod.
- 4 - De Lima J. F.; (2009) ; **Géoéconomie et développement régional** ; Publibook, Paris.
- 5- ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE; (2008), **SPATIAL PLANNING Key Instrument** Geneva.
- 6 - Fabrice Hatem (2007) ; **Le marketing territorial : principes, méthodes, pratiques;** Editions EMS.
- 7 -JAKOBIAK François, (2006): **l'intelligence économique; la comprendre, l'implanter, l'utiliser,** 2^{ème} édition, édition d'organisation

ب- المؤتمرات والندوات:

- 1- Girardot, J-J. (2003, c), **“Concept, method and tools of territorial intelligence”**, invited conference in the Social Worker National Training School, Nantau (Taiwan)
- 2- Perinne, Serge, (2006) ; **"Intelligence économique et gouvernance compétitive"**, La documentation française.
- 3- Thierry MADIES, Jean-Claude PRAGER, (2008): **innovation ET compétitivité des régions,** conseil d'analyse Economique, la documentation française, Paris

ج- المذكرات والأطاريح:

- 1- Khaled CHERIF, (2005): **le management stratégique de l'information dans l'entreprise de prestation de service,** mémoire de Magistère Gestion, Université d'Alger, Faculté Des Sciences Economique et de Gestion.

د- التقارير و الدوريات:

- 1- CHEYLAN J.P., CHRISMAN N., (2001). **Comment le sens vient à l'information géographique. In Géomatique et espace rural**, T. Libourel (éd.). Actes des Journées CASSINI 2001, Montpellier 26-28 septembre, CIRAD
- 2- Koresawa, A. and Konvitz, J. (2001). "**Towards a New Role for Spatial Planning**". In: Organisation for Economic Co-operation and Development (2001). Towards a New Role for Spatial Planning. OECD, Paris.
- 3- **Les Pôles de Compétitivité en Algérie : Problématique et démarche**; Territoires métropolitains innovants : technopoles et pôles de compétitivité / Tunis – Juin 2007, disponible sur le site : www.matev.gov.dz
- 4- Livre blanc ; **L'intelligence économique Guide pratique pour les PME**, MEDEF Paris, source : http://www.MEDEF.fr/l'intelligence_economique_guide_pratique_pour_les_PME.pdf.htm
- 5- LOINGER .G & SPOHR .C; (2005); **prospective et planification territoriales : état des lieux et propositions**; travaux et recherches de prospective ; février n° : 24
- 6- MANDLA S.V. GANTSHO ;(2008); "**Cities as growth poles implications for rural development**"; the annual meetings seminar held in Maputo, Mozambique.
- 7- Mendez .A, Mercier. D ; « **Compétences clés de territoires. Le rôle des relations inter organisationnelles** », Revue Française de Gestion, 2006/5, n°164.
- 8- Miedes, Blanca, (2008); **Territorial intelligence and the three components of territorial governance**. Presented at the 6th annual conference of territorial intelligence CAENTI ;October.
- 9- Mukherjee, Ambarish (2007): "**panel moots 'growth poles' to develop unorganized sector**". Special purpose vehicle with Rs-500-cr corpus planned. The Hindu Business Line. New Delhi. 13 August, 2007.
- 10- Ridley, T. and Yee-Cheong Lee (2005): **Infrastructure, innovation and development**; In: Caleastous Juma (ed.): Going for Growth. London: The Smith Institute.
- 12- UN-HABITAT (2005)."**Promoting Local Economic Development through Strategic Planning**" United Nations Human Settlements Programme, Nairobi.

هـ- مواقع الانترنت:

- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار www.anirf.dz
- مديرية الذكاء الاقتصادي، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار www.mipmepi.gov.dz
- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمدينة. www.matev.gov.dz